

الأحزاب السياسية

في تونس،
من رهانات التأسيس
إلى أزمات التسيير :
العائلة الدستورية
واليسار والتيار الاسلامي
نموذجاً

مركز
الدراسات
المتوسطة
والدولية



Center
for Mediterranean
and International
Studies

المحتوى

5 مدخل عام

الإسلاميون وفشل إدارة مرحلة الانتقال الديمقراطي التونسي : ماذا بعد ؟

10 زهير معلّم

اليسار التونسي : رهانات الايديولوجيا وإكراهات السياسة

43 محمد العربي العياري

La famille Destourienne en Tunisie : État, politique et société

100 Najla Arfa

مدخل عام

تُمثّل الأحزاب السياسية آليّة رئيسيّة في عملية إدارة الشأن العام بمختلف مجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما يبرُزُ الحزب السياسي كتعبيرة على الممارسة المدنيّة بصرف النظر عن الشكل السياسي للدولة أو لنمط الحكم. ضمن هذه المُسلّمة الأويّة، مثّل الاهتمام بمسائل الحكم والسياسة والسلطة، محاور تقاسمت تحليلها ومحاولة فهمها، العديد من الدراسات والمقاربات العلمية وفق مناهج ومداخل تفسيرية مختلفة؛ ليظهر أن الخيط الناظم بين مختلف هذه المقاربات العلمية، هو الاتفاق على ضرورة وجود الحزب كمؤسسة وسيطة وآلية ضرورية لانتاج الأيديولوجيا السياسية، ولتعبئة المواطنين وتوجيههم - في بعض السياقات - نحو الممارسة الميدانية والعملية للحكم. في سياق البحث في ظروف وكيفيات تشكّل الأحزاب السياسية، يعتبر مورييس دوفرجييه Maurice Duverger أن نشأة الأحزاب السياسية المعاصرة تعود الى سنة 1850، مع التنصيب على أن للأحزاب منبتين أو خاصيتين أساسيتين؛ تتمثّل الخاصة الأولى في الأصل الانتخابي والبرلماني للحزب، في حين تتعلّق الخاصة الثانية بالأصل غير الانتخابي وغير البرلماني. تُفيد هذه المقاربة في فهم مسألة الأحزاب السياسية من وجهتين. تتعلّق الوجهة الأولى بالتوقف عند تاريخيّة الأحزاب السياسية، وعلاقتها بالتاريخ السياسي للدول، خاصة وأنّ التحديد الزمني الذي يُقدّمه مورييس دوفرجييه Maurice Duverger يُحيل من جهة الأحداث والوقائع، على فترة تميّزت بالحراك السياسي والثقافي والفكري، وظهور نزعات سياسية ترنو نحو تنظيم كيفيات إدارة الشأن العام. أما من جهة الخاصة الثانية، فإنها تُفسّر رهانات اتصال الحزب السياسي بمؤسسات الدولة وميكانيزمات اشتغالها (البرلمان، الانتخابات...). من هذا المدخل المفاهيمي، يستفيد الباحث المهتم بالأحزاب السياسية - كظاهرة إنسانية ترتبط بالصراعات والأحداث التاريخية والمتغيّرات البنيوية التي تمس المجتمعات - من جدليّة هذه العلاقة التي تلتف حول الحاجة الى وجود الحزب

السياسي من جهة، ثم أدوار هذه المؤسسة والفاعلين من داخلها في مسألة انتاج الفكر السياسية واستثماره وبالتالي، إدارة الشأن العام والتأثير في مجرياته وفي مستويات تطوره سلبا أو إيجابا.

تنطلق محاور هذا الكتاب والمعنون بـ الأحزاب السياسية في تونس، من رهانات التأسيس الى أزمت التسيير: العائلة الدستورية واليسار والتيار الاسلامي نموذجا، مما عرضنا له من علاقات ممكنة بين الحزب والدولة، وبين الحزب والفاعلين وبينه وبين المجتمع. لنحاول من خلال النصوص المعروضة أن نُفكك نظريا وبالاستعانة بما توفّر من أحداث ومواقف وتفاعلات؛ ما أسمىناه بالعائلات السياسية الكبرى في تونس؛ وهم: العائلة الدستورية، العائلة اليسارية والإسلاميين. تقف نصوص هذا الكتاب على السياقات التاريخية لظهور الأحزاب في تونس مثل العائلة الدستورية والتي حاولت الباحثة نجلاء عرفة في نصها المعنون بـ : «العائلة الدستورية في تونس : الدولة والسياسة والمجتمع»، أن تُقدّم عرضا سوسيوسياسيا لما أسمته بتوسُّط الفكر الدستوري بين رهانات الدولة الحديثة وبين عصرنة المجتمع. قدّمت الباحثة تحليلا للعلاقات بين الحزب الدستوري كمؤسسة حديثة وُلدت من رحم الصراع بين أجنحته وفاعليه، وبين الأيديولوجيا التي أنتجها ضمن سياق تاريخي راوح بين فترة استعمارية وأخرى حاول فيها الحزب بناء الدولة المُستقلة ؛ وبين الدولة كجهاز سياسي يقع تسييره من قبل الحزب وبتوجيه من تلك الأيديولوجيا، التي واجه بواسطتها الحزب المجتمع والدولة معا، كما بيّنت الباحثة. أما عن الزمن السياسي الذي مرّ به الحزب الدستوري، فقد توقفت الباحثة عند سرديات النضال والسلطة بين فترتي حكم الرئيسين الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي، مُوظفة نوعا من التحقيب أو التقسيم الزمني الذي يستند الى أهم الأحداث التي عاشها الحزب في علاقة بتطوره وتطوّر المجتمع، وما رافق هذه السيرورة من تغيّرات لعبت أدوار دافعة إيجابية في بعض المراحل، وفي أحيان أخرى، كانت عامل كبح لتطوّر الحزب ولعلاقاته بالفاعلين من داخله وبالمجتمع كوحدة عضويّة

تتأثر مختلف فئاتها بما يستجد سياسيا وما يصدر عن تلك العلاقات من أنماط جديدة من التعايش بين الدولة والحزب والمجتمع ككل. في الجزء الأخير من المقال، حاولت الباحثة أن تُبين ما أسمته برهانات التموّج السياسي للحزب الدستوري في زمن الانتقال الديمقراطي. حيث راجعت نموذج الحزب الواحد في سياق انتقالي، تميّز بفسح المجال للتعددية الحزبية والمشاركة في إدارة الشأن العام. يفسّر هذا الجزء من المقال ظروف وسياقات انشطار العائلة الدستورية الى مجموعة أحزاب لم تتمكن على الأغلب من خلق حاضنة شعبية واسعة، وواجهت في نفس السياق الانتقالي، نمطا جديدا من الحكم يتميّز ببروز فكرة التوافق السياسي والحكم الجماعي.

في جزء آخر من هذا الكتاب، يقف الباحث محمد العربي العياري في نصه الموسوم بـ: «اليسار التونسي : رهانات الأيديولوجيا واکراهات السياسة»، عند سياقات تأسيس اليسار التونسي والجانب المتصل بما يُعرف بجذلية النظرية والممارسة. يفتح هذا العنصر على زاويتين من التحليل، هما المجتمع في أدبيات اليسار، ورهانات التنظير السياسي والممارسة السياسية، التي بيّن الباحث، بأنها لم تكن مُتطابقة أو مُستجيبة لرهانات السياسة والدولة والمجتمع ضمن أفق «التحليل الملموس للواقع الملموس»، بقدر ما كانت هذه الجديّة نوعا من التعبير على أحقيّة الوجود والدفاع على احداثيات التموّج ضمن الخارطة السياسية غير المعترف بها قانونيا، وغير المنسجمة نظريا وعمليا مع الشكل السياسي للدولة، والفاعلين من داخلها وتفاعلات المجتمع واکراهات السياسة. فيما يخص أسئلة الأيديولوجيا وأجوبة الممارسة، فقد استعان الباحث بما يمكن اعتباره تحيينا للأسئلة الجوهرية التي يُواجه بها اليسار على امتداد فترة وجوده في التاريخ السياسي للدولة التونسية. تتكثّف هذه الأسئلة في البحث عن إجابة مُحدّدة تهم تعريفاً مُحدّدا لليسار التونسي، إن كان يسارا سياسيا أو يسارا أيديولوجيا. لتُفضي الإجابات الممكنة الى إعادة طرح سؤال ما لعل ؟ باعتباره تعبيرة أيديولوجية ونظرية دائمة يستنجد بها اليسار التونسي في لحظات الأزمة، وفي أفق ممارسة ما يُسميه بالنقد

الذاتي. حاول المقال أن ينطلق مما هو كائن من دراسات ومقاربات ومواقف مُتداولة حول اليسار التونسي، مع الحذر من الوقوع في دراسة اليسار من وجهة نظر يسارية تُنصّدُ المواقف وفق ما أمكن للييسار أن يُنجزه. بل كانت المقاربة المقترحة في النص، خلاصة لما هو موجود على أرض الواقع من جهة التنصيص على أن هذا اليسار، إنما هو مؤسسة وسيطة كبقية الطيف السياسي ومُجمل الأحزاب التونسية التي لها ما لها وعليها ما عليها.

يهتم المقال الثالث المُضمّن في هذا الكتاب، محاولة تفكيكية للتيار الإسلامي في تونس. حيث اهتم الباحث زهير معلم في مقاله : «الإسلاميون وفشل إدارة مرحلة الانتقال الديمقراطي التونسي : ماذا بعد؟» بمُكوّن سياسي (التيار الإسلامي) رافق مراحل بناء الدولة الوطنية (منذ السبعينات من القرن الماضي)، وكوّن سرديته السياسية انطلاقاً من رؤية خاصة حول المجتمع والدولة، تنطلق من المشترك (الدين)، وتنتهي عند السياسة وتفاعلاتها. مثّلت نقطة النهاية هذه (السياسة)، عنواناً دائماً للصراع بين المُكوّن الإسلامي من جهة، وبين الدولة من جهة أخرى. حاول الباحث أن يُفكّك مواطن هذا الصراع من خلال التطرق الى محورين مثلاً منهجية بحثه وشكلاً ثنائية مترابطة يتطلّب وجود أحدها، وجود الأخرى موضوعياً ويلتقيان في عنوان الأزمة. يتعلق المحور الأول بالأزمة المتأكدة كما أسماها الباحث. ويتعلّق الجزء الثاني بثبوت هذه الأزمة (أزمة ثابتة). تجد هذه العناوين مُبرراتها العلمية من خلال التعرض لما يُثبت وجود هذه الأزمة أولاً، وبما هي متأكدة وثابتة ثانياً، ومن خلال ما أثرى به الباحث مقاله من معطيات إحصائية، ودراسات ذات علاقة بثنائية الأزمة والحزب.

حاولت هذه المقالات الثلاثة، أن تُضيف ما اعتبره أصحابها زوايا منقوصة ضمن التحليل المتوفر والدراسات التي اعتنت بالعائلات السياسية في تونس. وأيضاً، التوقف عند حدود نجاحات و إخفاقات هذه الأحزاب المُعبّرة عن التوجه الدستوري واليساري وذو الخلفية الإسلامية. تختلف منطلقات النصوص في العناصر المُقترحة ضمن كل بحث، وتلتقي بعض التفاصيل خاصة منها تلك المتعلقة بالصراعات والتفاعلات بين

الحزب والدولة والمجتمع ؛ إلا أنها تكشف على جزء مُلح وراهن من تاريخ الأحزاب السياسية في تونس وتفاعلاتها مع الشأن العام، وما قدّمته من أطروحات أصبح من الضروري والملح أن تخضع في السياق السياسي الراهن الى مراجعات وتحيينات عميقة. يظهر هذا الكتاب كمساهمة علمية لإثراء المكتبة السياسية والفكرية التي تهتم بالأحزاب السياسية في تونس، خاصة وأن الحزب السياسي في تونس قد تحوّل من موقع الجذب الإيجابي لمختلف القوى الاجتماعية، الى عامل توتر من وجهة نظر الفاعل السياسي.